سياسة القبول بالجامعات وخريجى التعليم الثانوى الفنى

" دراسة مقارنة "

د. السيد محمد محمد أحمد ناس

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة الزقازيق

تقديـــم :

تحظى مرحلة التعليم الجامعى والعالى فى مصر بمكانة مرموقة بين كافة أنواع مراحل التعليم الأخرى ، لدور هذه المرحلة فى رسم ملامح مستقبل مضمون لخريجها ، سواء من الناحية الوظيفية أو الاجتماعية ، والمدخل الأساسى لهذه المرحلة فى مصر هو التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة عام وفنى (زراعى - صناعى - تجارى) ونوعى ، ولكن بدرجات تتباين عندها فرص القبول المتاحة لخريجى كل نوع من هذه الأنواع .

فبينما تتعهد الدولة بتوفير مكان لكل خريج من خريجى مدارس التعليم الثانوى العام والنوعى بالجامعات والمعاهد العليا ، إلا أنها تضع الشروط والعراقيل أمام خريجى المدارس الثانوية الفنية ، وتتمثل هذه الشروط فيما يلى [١] :-

- تحديد نسبة ٧٠٪ أو ٦٥٪ من مجموع درجات الثانوية الفنية كشرط للتأهيل للإلتحاق بإحدى الكليات أو المعاهد العليا .
- إجتياز المعادلات التى تجريها الكليات أو المعاهد العليا لخريجى المدارس الثانوية الفنية .
- دفع الرسوم الباهظة التى تفرضها المعاهد الخاصة والتى بلغت ٢٥٠٠ جنيه مصرى فى بعض المعاهد ، بالإضافة إلى الرسوم الإضافية المقررة وقيمتها ٥٧٥ جنيه مصرى .
- حداثة المؤهل .

وقد أدت هذه الشروط إلى الحد من أعداد المقبولين بالجامعات من خريجى المدارس الثانوية الفنية ، " وقد وصفت إحدى الدراسات هذا الوضع بأنه ظلم واضح وتصنيف طبقى بين طلاب الثانوى العام والثانوى الفنى ، ومن مظاهر هذا الظلم أن السياسة التعليمية تظلم طلاب وخريجى التعليم الفنى مرتين ، مرة فى بداية الإلتحاق الإضطرارى بهذا التعليم ، ومرة أخرى فى النهاية بعد الحصول

على الدبلوم الفنى ، لأنها تعمل وفق معيار مزدوج وتكيل بمكيالين لنوعى التعليم العام والفنى فى نفس المرحلة الثانوية الواحدة [٢] .

فعلى سبيل المثال - بلغ عدد خريجى مدارس التعليم الثانوى العام والفنى٤٨٤٢٥١ خريج فى العام الدراسى ٩٢ / ١٩٩٣[٣] . وبلغ عدد الطلاب الذى تمكنوا من الإلتحاق بالجامعات والمعاهد العليا ١٣١٠٠٧ فى العام الدراسى ٩٣ / ١٩٩٤ [٤] ، منهم ٢٧٣٩ من خريجى المدارس الثانوية الفنية تم التحاقهم بالجامعات[٥] ، بواقع ٢,٠٩ ٪ .

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من معوقات تحد من فرص الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا ، يضاف تعقيدات أخرى هى " أن الخلفية الإجتماعية لمعظم الخريجين تشير إلى أنهم من الفقراء ومحدودى الدخل مما يؤثر على فرص التحاقهم بالتعليم العالى ، حتى مع وجود نسبة الـ ٧٠٪ أو ٦٥٪ " [٦] .

هذا ، فى الوقت الذى يبدو فيه الإهتمام بالتعليم المهنى والتقنى فى الدول الصناعية فى أوضح صورة بعد تزايد ادراك واضعى السياسات التربوية ومخططى التعليم للعلاقة التأثيرية التبادلية بين تطور كل من النظام التعليمى من ناحية وتطور الهيكل الوظيفى للقوى العاملة من ناحية أخرى مما جعلهم يعكفون على دراسة البيانات الإحصائية المتصلة باحتياجات القوى العاملة فى المستقبل للإسترشاد بها فى تحديد حجم واتجاه التوسع التعليمى [٧] .

ففى جمهورية التشيك الفيدرالية يُعنى بالتعليم الثانوى الفنى عناية كبيرة ، لأهميته فى توفير العمالة الفنية القادرة على إستيعاب التكنولوجيا المتقدمة . ويعنى كذلك بتنظيم التعليم الثانوى العام والفنى تنظيما يتفق ومتطلبات التنمية فى المجتمع التشيكى ، تنظيماً جعل من التعليم الثانوى بكافة أنواعه ومدارسه مفتوحا على الجامعات والمدارس العليا بها ، تنظيما جعل جمهورية التشيك من الدول التى استطاعت أن تحقق معدل نمو يناهز إلى حد كبير ما وصلت إليه الدول المتقدمة ، خاصة دول شرق أوربا* .

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة معالجة النقاط التالية :-

- سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية .
- سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا وخريجى التعليم الثانوى الفنى بجمهورية مصر العربية .
- سياسة القبول بالجامعات والمدارس العليا فى جمهورية التشيك الفيدرالية .
- سياسة القبول بالجامعات والمدارس العليا التشيكية وخريجى التعليم الثانوى الفنى .
- صياغة بعض المقترحات التى قد تسهم فى التوصل إلى تصور مقترح لتطوير سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا المصرية ، بما يتواءم وطبيعة المرحلة الثانوية فى مصر فى ضوء الدراسة المقارنة .

هدف الدراسة

تستهدف الدراسة التعرف على النقاط التالية : -

- واقع سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا المصرية وانعكاساتها على خريجى مدارس التعليم الثانوى الفنى .
- واقع سياسة القبول بالجامعات والمدارس العليا التشيكية وإنعكاساتها على خريجى مدارس التعليم الثانوى الفنى .
- التوصل إلى بعض المقترحات لتطوير سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا ، بما يتواءم وطبيعة المرحلة الثانوية فى مصر .

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة المقارنة على جمهورية التشيك الفيدرالية وذلك للمبررات التالية : -

١- استطاعت جمهورية التشيك أن تحقق تقدماً كبيراً فى مجال التنمية مقارنة بدول شرق أوربا المجاورة لهـا [٨] .

٢- تنوع مؤسسات التعليم الثانوى بها بين مدارس ثانوية تقنية ومدارس ثانوية مهنية ومدارس نحـو ، مما يجعل منها نموذجاً متطوراً .

٣- وجود الباحث فترة من الوقت بجمهورية التشيك ، أثناء دراسته لدرجة الدكتوراه ، مما يجعله متفهما لواقع المجتمع التشيكى وظروفه ، وهذا له أهميته فى الدراسة المقارنة .

منهج الدراسة

تنتهج الدراسة الحالية المنهج المقارن من خلال الخطوات التالية :-

١- الوصف	Description
٢- التحليل	Interpretation
٣- المقارنة	Comparision

أهداف التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية

يهدف التعليم قبل الجامعى إلى تكوين الدارس تكوينا ثقافيا وعلميا وقوميا على مستويات متتالية من النواحى الوجدانية والقومية والعقلية والإجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية ، بقصد إعداد الإنسان المصرى المؤمن بربه ووطنه ، ويقيم الخير والحق والإنسانية ، وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والاسهام بكفاءة فى عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات ، أو لمواصلة التعليم العالى والجامعى ، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه [٩] .

وتهدف المدارس الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات إلى إعداد فنة الفنى فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والادارة والخدمات ، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين [١٠] ، وتهدف المدارس الثانوية الفنية نظام الخمس سنوات إلى إعداد فنتى «الفنى الأول» و «المدرب» فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات [١١].

وقد أتاح القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ للمدارس الثانوية الفنية القيام بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها ، وأتاح للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج أن تستفيد من إمكانيات هذه المدارس فى رفع المستوى المهنى لأصحاب المهن والحرف والعمال فى دائرة المحافظة [١٢] .

هذا مانصت عليه القوانين من أهداف للتعليم الثانوى الفنى نظامى الثلاث سنوات والخمس سنوات ، والملاحظ أن التعليم الثانوى الفنى بنوعية يهدف إلى تهيئة الخريجين للإندماج فى محيط الطبقة المهنية بالمجتمع ، واكساب دارسيه القدرة على أداء العمليات المتصلة بمجال تخصصهم وإتقانها ، خاصة العمليات التى تحتاج إلى مهارة خاصة لايتوفر طرق إكسابها فى محيط العمل العادى ، سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية ، وهذا ما لم يستطع التعليم الفنى تحقيقه .

سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا

السياسة التعليمية مهمة لعمل أى نظام تعليمى ، فهى التى توجه العمل فى النظام ، وتمكن أعضاءه من أن يتبعوا طريقا مشتركاً ، كما أنها تمثل فكراً عاما أو مبادئ عامة أو اتجاهات توجه النظام التعليمى ، وهى فى الوقت ذاته تيسر من تنفيذ الأهداف التربوية .

وسياسة القبول بالجامعات أحد البنود الهامة التى تشتمل عليها السياسة التعليمية ، وذلك لكونها توجه العمل داخل نظام القبول بالجامعات والمعاهد العليا ، ومن خلالها يتم تحديد المعايير التى يتم بناء عليها توزيع الطلاب على الجامعات والمعاهد العليا .

ويتحدد القبول فى التعليم الجامعى المصرى لسنوات طويلة فى ضوء القبول الذى يتم فى التعليم الثانوى ، أى أن الإلتحاق بالجامعة منوط بالالتحاق بإحدى المدارس الثانوية ، والمدرسة الثانوية المناسبة التى تمكن من الإلتحاق بالتعليم الجامعى والعالى فى مصر هى المدرسة الثانوية العامة . أى أن الالتحاق بالجامعة منوط الالتحاق بإحدى المدارس الثانوية العامة ، واجتياز الإمتحانات المؤهلة بها . ونتيجة لذلك شهدت المدارس الثانوية العامة إقبالاً كبيراً باعتبارها أفضل الطرق للإلتحاق بالجامعة ، وضمان نيل أكبر قسط من التعليم بها . فى الوقت نفسه ، يشهد التعليم الثانوى الفنى قبولا إضطرارياً للطلاب الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق بالتعليم الثانوى العام . لكون مرحلة التعليم الثانوى الفنى مرحلة منتهية لا يستطيع خريجوها الإلتحاق بالتعليم العالى إلا بعد اجتياز الشروط والعقبات التى توضع أمامهم للالتحاق بالتعليم العالى ، مما يحد بشكل كبير من أعداد المقبولين بالجامعات والمعاهد العليا من خريجى المدارس الثانوية الفنية .

وظلت سياسة القبول - هذه - متبعة فى مصر منذ فترة طويلة وحتى الآن ، مما أوجد ازدواجية فى التعليم الثانوى المصرى ، إحداهما يضمن لخريجيه مكان فى إحدى الجامعات أو المعاهد العليا ، والثانى يعتبر منتهياً للأغلبية من خريجيه .

وفى ظل تحول التربية من الإهتمام بالصفوة إلى الإهتمام بالجميع فى النصف الثانى من هذا القرن ، تزايد بشكل كبير أعداد التلاميذ الملتحقون بمراحل التعليم المختلفة ، وتزايد الطلب الإجتماعى على التعليم الثانوى العام لضمان الإلتحاق بالتعليم الجامعى .

وقدأدى ذلك إلى عزوف الطلاب مما لديهم القدرة على التحصيل والاستذكار عن الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية ، وأصبح التعليم الثانوى الفنى ملجأ لمن لم تمكنه قدرته واستعداداته عن الالتحاق بالتعليم الثانوى العام .

فالتمييز بين طلاب التعليم الثانوى العام والفنى قائم على أساس مجموع درجات التلميذ فى امتحان الشهادة الإعدادية ، وهو امتحان أكاديمى يتقدم إليه التلاميذ فى سن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة ، وهى سن مبكرة يصعب عندها اكتشاف قدرات التلاميذ وإستعداداتهم الأكاديمية والعملية ، نظراً لاختلاف الظروف الإجتماعية والإقتصادية لهم ، مما يتنافى مع ما نص عليه دستور جمهورية مصر العربية ، الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ (مادة ٨) على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

وقد ارتكزت السياسة التعليمية التى تم تطبيقها فى مجال القبول بالجامعات والمعاهد العليا على المبادئ التالية (١٣) :-

١- إلتزام الدولة بمبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع أبناء وبنات المواطنين فى الحضر والريف على السواء من حيث الحصول على نصيب أساسى وإلزامى من التربية والتعليم وعلى أنصبة متفاوتة تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم بعد ذلك .

٢- تلبية الطلب الإجتماعى Social Demand على التعليم ، حيث أنه من المعلوم أن الشعب يندفع بعد تحرره السياسى والإجتماعى لكى ينعم بحقه فى التعليم على أوسع نطاق . حيث أن التعليم عامل أساسى فى تحقيق التحول الإجتماعى السلمى على أساس العدالة وتكافؤ الفرص .

٣- ربط التعليم وبخاصة التعليم الفنى باحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية من الموارد البشرية لإعداد فئات العمال المهرة والفنيين .

٤- التزام الدولة بتلبية الطلب الإجتماعى على التعليم واستيعاب جميع الأطفال الملزمين ومجانية التعليم .

٥- تطور الإنفاق على التعليم وازدياد ميزانيته بمبالغ كبيرة .

سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا وخريجى التعليم الثانوى الفنى بجمهورية مصر العربية

يتم تنظيم القبول بالجامعات والمعاهد العليا فى الوقت الراهن طبقاً لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، والقوانين المعدلة له ، ولائحته التنفيذية .

وتنص المادة ٧٤ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أن يحدد المجلس الأعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى بناء على إقتراح مجالس الجامعات ، بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب الذين يقبلون فى كل كلية أو معهد فى العام الجامعى التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الشهادات المعادلة لها .

ويشترط قيد الطالب فى الجامعة أو المعهد على الشروط التالية : (١٤)

- أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح .
- ويقبل كذلك فى كليات التجارة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية التجارية ، وفى كلية الزراعة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية الزراعية ، وفى كلية الهندسة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية الصناعية ، وفى المعاهد العالية للتمريض الحاصلات على شهادة التمريض العام ، وفى كليات التربية والبنات الحاصلون على دبلوم المعلمين والمعلمات بنوعية .

ويقبل بالجامعات والمعاهد العليا المتوسطة من خريجى الثانوية الفنية حملة الشهادات التالية : (١٥)

- حملة الشهادات الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات .
- حملة شهادة المعاهد الفنية والمدارس الفنية نظام الخمس سنوات بعد الإعدادية .
- خريجوا المدارس الثانوية الزراعية نظام الخمس سنوات .
- دبلوم المعلمين والمعلمات .
- دبلوم الخدمة الإجتماعية المتوسطة .
- دبلوم المعاهد الفنية للفنادق ودبلوم المدارس الفندقية التابعة لوزارة السياحة ودبلوم الفندقة البحرية نظام الخمس سنوات .
- الثانوية الموسيقية من أكاديمية الفنون .

يلاحظ مما سبق أن الفرصة متاحة أمام خريجى المدارس الثانوية الفنية للإلتحاق بالجامعات والمعاهد العليا ، إلا أن هناك شروطاً تفرض على خريجها لإتمام عملية الالتحاق هذه * ، وهى شروط تؤدى إلى تضييق الفرصة أمام خريجى المدارس الثانوية الفنية للإلتحاق بالجامعات والمعاهد العليا ، "فى الوقت الذى يستوعب فيه التعليم الثانوى الفنى ٦٠٪ من خريجى المرحلة الإعدادية" (١٦).

فقد كانت سياسة الحكومة فى مجال التعليم الفنى فى فترة السبعينات تهدف إلى التوسع فى القبول بهذا النوع من التعليم ، والإرتفاع بنسبته من ٥٢٪ عام ٧٣/ ١٩٧٤ إلى ٧٠٪ عام ٨٣/١٩٨٤(١٧) ، إلى ٥٩,١ ٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠(١٨) . ووضع نظام محكم لهذا النوع من التعليم بنوعياته ومستوياته المختلفة يضمن إعداد القوى العاملة التى تتطلبها مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ويكفل اللحاق بركب التطور العالمى واستحداث تخصصات جديدة به ، والتوسع فى المعاهد الفنية بالإشترك مع مؤسسات الإنتاج والخدمات وتدريب طلابه فى المصانع المجاورة لمدارسهم ، والإفادة من مراكز التدريب الفنى بالقوات المسلحة ، والتوسع فى إنشاء المدارس النوعية بالإشتراك مع وحدات قطاعات الإنتاج والخدمات وزيادة مراكز التدريب المهنى والفنى لتوفير الأعداد اللازمة منهم ، وفتح أبواب الدراسة العالية أمام المتازين من خريجى التعليم الفنى (١٩).

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً اهتمام بالتعليم الفنى ، تمثل فى الدعوى إلى ربط التعليم بالعمل ، وكانت توجهات رجال الثورة فى مصر تتجه نحو الإهتمام بالتعليم الفنى وتشجيعه حتى زادت نسبة الطلاب المقبولين فيه من ١٧٪ عام ٥٣/١٩٥٤ ، إلى ٣٣,٣٪ عام ٥٩/١٩٦٠ إلى ٤٥,٢٪ عام ٦٩/ ١٩٧٠ . وقد كان هدف القيادة السياسية هو الوصول إلى تحقيق نسبة ٥٠٪ من مجموع المقبولين فى المرحلة الثانوية مع نهاية الخطة الخمسية الأولى فى منتصف الستينات ، ولم يتحقق هذا الهدف (٢٠) .

وفى العام الجامعى ٨٩/ ١٩٩٠ بلغ إجمالى خريجى المدارس الثانوية الفنية ٢٨٩٩٣ (٢١) ، فى حين بلغ إجمالى عدد المرشحين منهم للقبول بالجامعات ٢٣٢٨ (٢٢) بواقع ٨,٠٢ ٪ ، وفى العام الجامعى ٩٣/١٩٩٤ بلغ عدد الخريجين من المدارس الثانوية الفنية ٣٨٤٨١٤ (٢٣) ، وبلغ عدد المرشحين منهم للقبول بالجامعات ٣٠٠٠ طالب (٢٤) .

وعلى الرغم من الإهتمام بالتعليم الثانوى الفنى على المستوى الرسمى ، وزيادة الدعوات المطروحة للاهتمام به ، فلم تترجم هذه الدعوات إلى واقع ملموس ، فالمستوى المتواضع لهذه المدارس من حيث أبنيتها وتجهيزاتها ومعلميها لم تساير هذه الدعوات ، وظل التعليم الثانوى الفنى يئن بما فيه من مشكلات ، مما أثر بشكل كبير على مستوى خريجى هذه المرحلة التعليمية .

ولما كانت السياسة العامة للدولة خلال العقد السابع والثامن من هذا القرن تقوم على أساس زيادة أعداد المقبولين بالثانوى المهنى والتقنى ، فقد أدى هذا إلى طفرة كبيرة فى أعداد المقيدين به ، بلغت أقصاها فى التعليم الثانوى الصناعى ، والتعليم الزراعى ، وأخيراً التعليم التجارى ، كما يتضح من الجدول التالى : ..

جدول رقم (١) التطور الكمى لإعداد التلاميذ فى التعليم المهنى والتقنى
خلال السنوات ٧٨/١٩٧٩ - ٨٧/١٩٨٨ (٢٥)

التعليم / السنة	الزراعى	٪	الصناعى	٪	التجارى	٪	الجملة
٧٩/٧٨	٤٩٩٦٤	٩,٥	١٢٥٥٥٤	٢٣,٩	٣٠٩٦٥١	٥٨,٩	٤٨٥١٦٩
٨٠/٧٩	٥٦٥١٧	٩,٦	١٤١٣٠٧	٢٤	٣٤٤٨٨٦	٥٨,٦	٥٤٢٧١٠
٨١/٨٠	٦٦٧٣٩	٩,٩	١٦١١٥٥	٢٤	٣٩٣٤٧٢	٥٨,٥	٦٢١٣٦٦
٨٢/٨١	٧٦٢١٢	١٠,١	١٨٢١٢٥	٢٤,٥	٤٢٨٥٨٤	٥٧,٦	٦٨٦٩٢١
٨٣/٨٢	٨٣٢٦٤	١٠,٧	١٩٥٠٨١	٢٥	٤٣٨٤٩٠	٥٦,١	٧١٦٨٣٥
٨٤/٨٣	٨٧٣٠٦	١٠,٨	٢١٤٤٥٤	٢٦,٤	٤٣٨٣٨٣	٥٤	٧٤٠١٤٣
٨٥/٨٤	٩٤١٨٨	١١	٢٣٢٤٨٠	٢٧,١	٤٥٢٣٣٣	٥٢,٨	٧٧٩٠٠١
٨٦/٨٥	١٠٦٤٢٣	١١,٣	٢٦٦٦٤٣	٢٨,٣	٤٨٣٢٣٤	٥١,٤	٨٥٦٣٠٠
٨٧/٨٦	١١٤٠٨٨	١١,٥	٣٠١٨٦٢	٣٠,٣	٤٨٦٦٤٨	٤٨,٩	٩٠٢٥٩٨
٨٨/٨٧	١١٠٠٢٥	١١,٢	٣٢٧٣٣٤	٣٣,٤	٤٤٠٩٠١	٤٥	٨٧٨٢٦٠
نسبة الزيادة	١٢٠,٢ ٪		١٦٠,٧ ٪		٤٢,٤ ٪		٨١,٠٢ ٪

ونتيجة لتزايد أعداد المقبولين بمدارس التعليم الفنى ، تزايد أعداد الخريجين من هذه المدارس ، ففى العام الجامعى ١٩٨٣/٨٢ بلغ عدد الخريجين من المدارس الثانوية الفنية حوالى ٣٠٠,٠٠٠ خريج فى حين بلغ أعداد المقبولين منهم بالجامعات والمعاهد العليا ٩٢٥٨ دارسى بواقع ٣,٠٨٪ ، وفى العام الدراسى ١٩٩٠/٨٩ بلغ عدد الخريجين ٢٨٩٩٣٢ خريج وبلغ عدد المقبولين منهم بالجامعات والمعاهد العليا ٢١٣٢٨ بواقع ٧,٤٪ ويتضح هذا من الجدول التالى :-

جدول رقم (٢) بيان بأعداد الخريجين من المدارس الثانوية الفنية والمقبولين منهم بالجامعات والمعاهد العليا

سنة التخرج	عدد الخريجين	سنة القبول	أعداد المقبولين بالجامعات من المعاهد العليا (٢٦)			جملة	٪
			تجارى	صناعى	جملة		
١٩٨٢	١٧٩٩٠٥ (٢٧)	١٩٨٣/٨٢	٧٣٧٦	١٢٨١	٦٠١	٩٢٥٨	-
١٩٨٥	٢٠١٩٧٩ (٢٨)	١٩٨٦/٨٥	٦٧٨	١١٥٢	٤٤١	٢٣٧١	٧٤٣٪ -
١٩٨٧	٢٢٨٦٧٨ (٢٩)	١٩٨٨/٨٧	١١٩٧	١٨٣	١٠٠٣	٢٣٨٣	٥,٪
١٩٩٠	٢٨٩٩٣٢ (٣٠)	١٩٩١/٩٠	٨٧١٦	١١٨٤٥	٧٦٧	٢١٣٢٨	٧٩٥٪
١٩٩٢	٣١٢٣٤٩ (٣١)	١٩٩٣/٩٢	١٧٣٤٢	١٣٣٢٢	١٩٦٣	٣٢٦٢٦	٥٢,٩٪

والملاحظ من الجدول السابق أن أعداد الخريجين من المدارس الثانوية الفنية تزايدت تزايداً كبيراً فى الفترة الأخيرة وبلغت فى العام الجامعى ١٩٩١/٩٠م ثمانية أضعاف (٧٩٥٪) ما كان عليه فى العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ ، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نسبة المقبولين منهم بالجامعات والمعاهد العليا لم تزد من ٧,٤٪ بالنسبة لأعداد الخريجين فى العام الدراسى ١٩٩١/٩٠ .

وفى ضوء الفلسفة الجديدة للتعليم الجامعى باعتباره مطلباً قومياً للجماهير ، وباعتبار أن التعليم متصل بالأمن القومى لمصر ، وفى ضوء الفصل بين الشهادة الجامعية والتعيين فى وظيفة معينة ، فقد رسمت السياسة التعليمية الجديدة خطوطها الأساسية فى التعليم الجامعى إعتماداً على المؤشرات التالية (٣٢) :-

أ- زيادة فرص التعليم العالى الجامعى .

ب- إحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات من المتخصصين .

جـ- البيانات المتاحة حول العجز والفائض من خريجى الكليات المختلفة .

د- الطاقة الإستيعابية للكليات الجامعية وآراء لجان قطاعات التعليم الجامعى لأعداد الطلاب المقترح قبولها بالكليات التى تدخل فى نطاق كل لجنة .

هـ- مقترحات النقابات المهنية .

و- أعداد الناجحين فى الثانوية العامة ومستويات النجاح .

بالنظر إلى هذه المؤشرات نجد أنه على الرغم من إتاحة فرص القبول أمام الخريجين من مرحلة التعليم الثانوى العام ، لم تتح السياسة التعليمية فرص قبول مماثلة لخريجى التعليم الثانوى الفنى ، وبالرغم من ذلك ، " فقد ظهر إتجاه فى العقد الأخير ينادى بضرورة تحجيم الطلب على التعليم الجامعى [٣٣] ، لعدم توفر فرص عمل للأغلبية من خريجيه ، مما يزيد البطالة بين الخريجين سواء كانت بطالة مقنعة أو غير مقنعة .

ومع تحجيم الطلب على التعليم الجامعى لم توجه العناية المطلوبة للتعليم الفنى باعتباره التعليم المطلوب لتلبية إحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات ، باعتباره البديل الملائم للأعداد الكبيرة من التلاميذ التى تسعى جاهدة للإلتحاق بالمدارس الثانوية العامة . بل ظل التعليم الفنى على حالته من أبنية وتجهيزات ومعلمين وخطط دراسية ، ونوعية متواضعة من التلاميذ الذين لم يتمكنوا بالإلتحاق بأى من المدارس الثانوية العامة .

وعملية القبول طبقاً للمؤشرات سالفة الذكر ، يحكمها أعداد الناجحين فى الثانوية العامة ، ولم تتضمن أى مؤشر عن أعداد الناجحين فى الثانوية الفنية ، ومن ثم ، فالتعليم الفنى - طبقاً للسياسة التعليمية - لا يؤهل للقبول بالتعليم الجامعى والعالى- فهو من وجهة نظر واضعى السياسة التعليمية - تعليم متواضع على خريجيه أن ينتظروا فرصة عمل تائهة بين دواوين القطاع العام أو الخاص .

ويتجه الخريجون من المدارس الثانوية الفنية إلى [٣٤] :-

- العمل فى القطاع الخاص أو الإستثمارى .
- البقاء فى المنزل والقيام بالأعمال المنزلية (الخريجات من الإناث)
- التقدم بطلبات لإدارة الخريجين بوزارة القوى العاملة للمقيمين فى الوظائف الشاغرة فى الحكومة

أو القطاع العام والهيئات العامة المعلن عنها .

- الإلتحاق بالجامعات والمعاهد العليا وهى نسبة بسيطة جداً .

يتضح مما سبق أن أعداد الملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا بين خريجى الثانوية الفنية قليلة ، كما أن فرص العمل المتاحة لهؤلاء الخريجين فى القطاع الخاص والإستثمارى أيضاً قليلة ، وبالتالى تتجه الأغلبية من الخريجين إلى وزارة القوى العاملة للعمل بدواوين الحكومة ، وهذا يعنى الإنتظار لفترة طويلة للحصول على فرص عمل .

سياسة القبول بالجامعات والمدارس العليا التشيكية وخريجى التعليم الثانوى الفنى

ينتظم التعليم الثانوى فى الجمهورية التشيكية من خلاله ثلاثة أنماط من المدارس الثانوية هى [٣٥]:-

- المدارس الثانوية المهنية Vocational Secondary School
- مدارس النحـــــــو Grammer School
- المدارس الثانوية التقنية والكونسرفتورا

Technical Secondary School and Conservatoires

وتتضمن محتويات الدراسة بالأنماط الثلاثة من المدارس تعليم تقنى عام وتعليم متخصص ، وتختلف المناهج التخصصية فى محتواها طبقًا للأغراض التربوية التى تلزم لاحتياجات تطور مجالات الأنشطة الإجتماعية ، وبصفة خاصة مستلزمات الإنتاج فى المجتمع التشيكى [٣٦] .

وتقبل هذه المدارس جميع الخريجين من المدارس الأساسية وتُمكِّن نسبة كبيرة منهم من إتمام دراستهم الثانوية التى تؤهلهم للإلتحاق بالجامعات . وتتنوع المناهج الدراسية بهذه المدارس ، ففى مدارس النحو توجد مجالات دراسية عملية ، وتقدم المدارس الثانوية التقنية تعليم ذا صبغة أكاديمية وعمليـة ، وإن اختلف كل نوع عن الآخر فى درجة إهتمامه بأى منهما ، ونوع التخصصات العملية التى تدرس بها .

والمدارس الثانوية المهنية هى المدارس الأكثر إنتشاراً فى المجتمع التشيكى ، وتقدم تعليم ثانوى كامل من خلال مناهج دراسية تستمر لمدة أربع سنوات ، وتعليم متوسط يستمر لمدة ثلاث سنوات ، وتعليم أقل من المتوسط لمدة عامين [٣٧] .

ويشكل التعليم البوليتكنيكى الأساس للعملية التعليمية بالأنماط الثلاثة ، بالإضافة إلى الموضوعات المهنية المتخصصة والتى ينظر إليها على أنها الأساس لتكوين الشخصية العملية فى المجتمع التشيكى ، إذ تتيح الموضوعات المتخصصة دراسة تخصصات مهنية والتدريب عليها ، مما يتيح للدراسين معرفة أساسية ومهارات تشكل عمال مهنيين مهرة فى توافق مع متطلبات العمالة فى المجتمع التشيكى. كما تقدم هذه المدارس موضوعات بوليتكنيكية وتربوية عامة كالعلوم الإجتماعية والرياضيات والعلوم الطبيعية ، التى تمكن الدارسين من الإلمام بأسس تطور المجالات الإجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية اللازمة لتطور المجتمع (٣٨) .

كما تتاح الفرصة لخريجى المدرسة الثانوية المهنية نظام العامين والثلاثة أعوام من إستكمال دراستهم الثانوية بها من خلال فرصات دراسية مسائية ، وهى فرصات دراسية يومية أو تناوبية (٣٩).

ومدارس النحو هى مدارس بوليتكنيكية عامة تقدم للدراسين تعليم بوليتكنيكى عام وتعليم أساسى متخصص من خلال فرصات دراسية لمدة أربع سنوات تؤهلهم للالتحاق بمعاهد التعليم العالى وتوفير عمالة قادرة على تلبية إحتياجات المجتمع التشيكى . ويتضمن التعليم البوليتكنيكى تعليم إلزامى للرياضيات والعلوم الطبيعية والإجتماعية واللغات والعلوم العسكرية والرياضة Sports وتتضمن الفرصات التخصصية موضوعات إلزامية فى أساسيات التدريب والإنتاج تؤهل الخريجين منها للإلتحاق بالجامعات والمدارس العليا ، وتمكنهم من ممارسة مهاراتهم التخصصية بعد تخرجهم . والمدارس الثانوية التقنية هى مدارس ذات طابع تقنى متخصص ، تقدم تعليم ثانوى كامل فى مجالات الاقتصاد والإجتماع والتعليم والثقافة ، وتخصصات مهنية نابعة من إحتياجات المجتمع التشيكى ، بالإضافة إلى العلوم البوليتكنيكية ، وتشمل الرياضيات والعلوم الطبيعية والإجتماعية واللغات والعلوم العسكرية والرياضية (٤٠) .

يتضح مما سبق ، أن التعليم الفنى يقدم من خلال الأنماط الثلاثة للمدرسة الثانوية فى الجمهورية التشيكية ، وهذا يعنى ، أن الحديث عن التعليم الفنى يعنى الحديث عن الأنماط الثلاثة للمدرسة الثانوية ، سواء كانت مدارس ثانوية مهنية أو مدارس نحو أو مدارس تقنية ." وتقبل الأنماط الثلاثة من المدارس الثانوية ٤٨٪ من خريجى المدرسة الأساسية ، وتتجه النسبة الباقية (٥٢٪) إلى المراكز الثانوية لتدريب الصبية (٤١).

أهداف التعليم الثانوى الفنى بجمهورية التشيك الفيدرالية

تهدف المدرسة الثانوية فى الجمهورية التشيكية إلى تخريج عمال مهرة قادرين على مواجهة متطلبات العمالة فى المجتمع التشيكى فى كافة المجالات المهنية والتقنية ، كما تهدف إلى تزويد الدارسين بقدر كبير من العلوم البوليتكنيكة التى تمكنهم من الإلمام بأسس التطور فى المجالات الإجتماعية والاقتصادية (٤٢) .

كما تهدف المدرسة الثانوية إلى اكتساب الدراسين أساسيات الإنتاج والتدريب التخصصى الذى يتيح الفرصة للتعميق والتوسع فى هذه التخصصات . وتقدم أيضا فرصات دراسية متطورة تمكن خريجها من إكتساب كل ما هو جديد فى مجال تخصصهم ، بما يجعلهم على علم بما يجرى من أنشطة عملية فى البيئة التى تحيط بهم (٤٣) .

سياسة القبول بالجامعات والمدارس العليا التشيكية وخريجى التعليم الثانوى الفنى

الحديث عن سياسة القبول بالجامعات والمدارس العليا التشيكية ، يعنى الحديث عن فترتين مختلفتين من أوضاع التعليم فى المجتمع التشيكى ، الفترة الأولى هى ما قبل الثورة ، والفترة الثانية هى فترة ما بعد الثورة ، نظراً لوجود متغيرات جديدة ظهرت فى المجتمع التشيكى بعد هذه الثورة .

لقد كان القبول بالجامعات والمدارس العليا يتم فى ضوء مجموعة من المعايير أولى هذه المعايير هو النجاح فى إمتحان الثانوية واجتياز إختبارات القبول التى تجرى للدارسين بالمعاهد والكليات عند التحاقهم بها ، وتحدد وزارة التعليم هذه المعايير التى تتضمن المستوى المعرفى والقدرات والإهتمامات الخاصة بكل دارس ، وكذلك الحالة الصحية (٤٤) .

وعلى الطالب أن يتقدم ببياناته للمدرسة التى كان يدرس بها أو للمؤسسة التى يعمل بها ، أو إلى اللجنة القومية التابع لها ، وعلى كل جهة من هذه الجهات أن تحصل على موافقة وزارة التعليم بإرسال أوراق الدارسين الذين أنهوا دراستهم الثانوية إلى الكلية أو المعهد الملائم ، وعلى الكلية أو المعهد العالى أن يصدر قراراً خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الأوراق له بنتيجة الإختبارات التى أجريت لهم (٤٥) .

وقد أدخلت بعض الإصلاحات فى نظام التعليم التشيكى ، نظراً للتغيرات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التى صاحبت الثورة السلمية فى نوفمبر ١٩٩٠ . من بين هذه الإصلاحات تطوير نظام القبول بالجامعات والمدارس العليا التشيكية ، وأصبحت الجامعات والمدارس العليا ممثلة فى كلياتها المسئولة عن وضع معايير القبول بدلا من وزارة التعليم [٤٦].

لذلك ، تأثرت سياسة القبول بالجامعات والمدارس العليا التشيكية ، فى العام الجامعى١٩٩٣/٩٢وبلغت نسبة المقبولين بالجامعات والمدارس العليا من خريجى مدارس الجمنازيوم (النحو) ٢٠٪ ، و ٢٣٪ من خريجى المدارس التقنية ، و ١٥٪ خريجى المدارس المهنية [٤٧] .

ويوضح الجدول التالى أعداد الطلاب الخريجين من المدارس الثانوية والمقبولين منهم بالجامعات على النحو التالى :-

جدول رقم (٣) أعداد الطلاب الخريجين من المدارس الثانوية والمقبولين منهم بالجامعات والمدارس العليا التيشيكية[٤٨]

العام الدراسى	أعداد الخريجين من المدارس الثانوية	أعداد المقبولين منهم بالجامعات	النسبة المئوية
١٩٨٣/٨٢	٥٣٦٤٦	٣٦٠٨٧	-
١٩٨٤/٨٣	٥٥٥٤٠	٣٣٤٨٤	٧٪ -
١٩٨٥/٨٤	٥١٧٩٣	٣٢٣٦٧	٣٪ -
١٩٨٦/٨٥	٥٠١١٧	٣٢٠١٧	١٪ -
١٩٨٧/٨٧	٤٨٧٨٨	٣٣٠٠٢	٣٪
١٩٨٨/٨٧	٤٥٤٥٩	٣٤٦٤٣	٤.٩٪

يتضح من الجدول السابق أن نسبة أعداد المقبولين بالجامعات والمدارس العليا الأخرى من خريجى المدارس الثانوية -بجميع أنواعها - حوالى ٦٦٪ ، وهذا يعنى أن الجامعة والمدارس العليا ليست متاحة لجميع خريجى المدارس الثانوية (تقنية - جمنازيوم - فنية) . إلا أن الأكثرية من هذه النسبة من خريجى المدرسة الثانوية التقنية .

كما يتضح من الجدول أن الزيادة فى أعداد المقبولين فى العامين الأخرين زيادة محدودة (٤٪) ، بل إنخفض أعداد المقبولين عام بعد آخر فى الأعوام الدراسية من عام ٨٢ / ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٦/٨٥ ، وهذا يعنى أن هناك ثبات نسبى فى أعداد المقبولين بالجامعات والمدارس العليا التشيكية .

دراسة تحليلية مقارنة

ينتظم التعليم الثانوى فى مصر من خلال نمطين من التعليم هما التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى ولكل نمط مقرراته الدراسية ومعلميه وطلابه وإدارته وأبنيته المدرسية المستقلة ، مما يعنى فصلا كاملا بين هذين النمطين من المدارس ، مما يؤدى إلى جعل كل نمط يسير بعيداً كل البعد عن النمط الآخر .

وإذا كانت عملية الفصل هذه منطقية من الناحية الشكلية ، فإنها غير منطقية من الناحية الواقعية ، فكثير من دول العالم ينتظم التعليم الثانوى بها باعتباره تعليم مفتوح بجميع أنواعه على الجامعة ومؤسسات التعليم العالى الأخرى .

فالتعليم الثانوى الفنى بالجمهورية التشيكية ينتظم من خلال الأنماط الثلاثة للمدرسة الثانوية ، سواء كانت مدارس ثانوية فنية أو تقنية أو نحو ، فالمدارس الثلاث تقدم تعليما تخصصياً يتضمن المجالات العملية المختلفة ، وتعليما بوليتكنيكيا يتضمن العلوم الطبيعية والاجتماعية والرياضيات والفنون والعلوم الرياضية . وفى هذه السياق توصى الدراسة بتنظيم المرحلة الثانوية فى مصر فى إطار نمط أو أكثر من المدارس الثانوية تتساوى جميعها فى إتاحة فرص الإلتحاق بالجامعات والمعاهد العليا ، وذلك يؤدى إلى :-

- تغيير النظرة الإجتماعية المتدنية للمدرسة الثانوية الفنية بإعتبارها مدرسة منتهية يتحطم أمامها الآمال والتطلعات .

- توزيع الطلاب على المدارس الثانوية بكافة أنواعها طبقا لامكانياتهم وقدراتهم ، طالما أنها تضمن لخريجيها فرص الإلتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا ، فالمدارس الثانوية الفنية فى مصر تفتقر إلى النوعيات الجيدة من الدارسين ، بل تعتبر مأوى لمن لم يتمكن من الإلتحاق بأى من المدارس الثانوية العامة . وكأنه مفترض من قبل واضعى السياسة التعليمية فى مصر

أن المدارس الثانوية الفنية غير جديرة بأن يلتحق بها النوعيات الجيدة من الدارسين ، والأولى لها أن تظل قابعة في ما هي عليه ، وأن يلتحق بها ذوى الاستعدادات المحدودة والقدرات المتواضعة . وكأن التعليم الفنى تعليم متواضع بطبعه ، مما يجعل العزوف عنه يزيد يوما بعد يوم، مهما بذل من جهد لاصلاحه أو تطويره ، لأن الإصلاح أو التطوير قائم على أساس تدعيم عملية الفصل بينه وبين التعليم الثانوى العام .

- تخفيف حدة الضغط على نمط معين من المدرسة الثانوية والإلتحاق الاضطرارى بنمط آخر .

- إحترام العمل كقيمة ، طالما أن الجميع يدرس ويتعلم مجالات عملية متنوعة خلال دراسته بهذه المرحلة .

والفصل بين الأنماط الثلاثة للمدارس الثانوية التشيكية قائما على أساس الإختلاف فى نوع المجالات العملية التى تدرس بكل نمط ، بينما تتوحد جميعها فى تدريس العلوم البوليتدكنيكية (العلوم الطبيعية ، والرياضيات ، والعلوم الاجتماعية والرياضيات والفنون والعلوم الرياضية) .وفى هذا السياق توصى الدراسة بتوحيد فرصات دراسية يدرسها الطلاب فى جميع المدارس الثانوية وهى العلوم الطبيعية ، والرياضيات ، والعلوم الإجتماعية والفنية والرياضية بينما تعطى الفرصة للمدارس لإختيار المجالات العملية التى تتلائم وطبيعة المكان التى توجد فيه ، ونوع النشاط السائد فى المنطقة التى تحيط بها . مما يؤدى إلى إتاحة الفرصة لجميع الخريجين من المرحلة الثانوية لدراسة مجالات عملية متنوعة واكتساب المهارات العلمية فى مجال أو أكثر ، حتى مع إلتحاقهم بالجامعات .

وكون المدارس الثانوية الثلاث بالجمهورية التشيكية مفتوحة على الجامعات والمدارس العليا ، فإن هذا يجعل التلاميذ يختارون المدرسة التى يلتحقون بها طبقا لرغباتهم ، ويتم التفضيل بين مدرسة وأخرى على أساس نوعية المجالات العملية التى يرغب التلميذ فى دراستها ، وهذا يؤدى إلى عدم التكدس على نمط معين من المدارس الثانوية ، مثلما هو موجود من تفضيل للإلتحاق بالتعليم الثانوى العام ، والإبتعاد بقدر الإمكان عن الإلتحاق بأى من المدارس الثانوية الفنية فى مصر .

مثل هذا الوضع ، لا يتفق مع الإتجاهات التربوية الحديثة التى تدعو لإزالة الفواصل بين أنواع التعليم النظرى والعلمى والفنى لأن كل هذه الأنواع أصبحت أساسية فى عالم اليوم الذى يتزايد فيه تأثيرنا بالتكنولوجيا الحديثة ، الذى تغلغلت فيه تطبيقات العلم فى جميع مجالات الحياة [٤٩] كما لايتفق مع الإتجاهات التى تدعو لربط التعليم العام بالتعليم الفنى لما فيه من فائدة لكل نوع

منهما . وفى هذا السياق توصى الدراسة بتعديل سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا المصرية ، بحيث تتاح الفرصة لجميع الخريجين من المدارس الثانوية من الإلتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا ، وذلك على النحو التالى :-

- أن تكون المدارس الثانوية الفنية الزراعية الأساس لإمداد كليات الزراعة والمعاهد العليا الزراعية ، والأقسام ذات نفس التخصص بالدارسين .

- أن تكون المدارس الثانوية الفنية الصناعية الأساس لإمداد كليات الهندسة والمعاهد العليا الصناعية ، والأقسام ذات نفس التخصص بالدارسين .

- أن تكون المدارس الثانوية الفنية التجارية الأساس لإمداد كليات التجارة والمعاهد العليا التجارية والأقسام ذات نفس التخصص بالدارسين .

المراجـــع

(١) وزارة التربية والتعليم ، مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العليا للحاصلين على الشهادات الفنية والدبلومات ، دليل الطالب للقبول بالجامعات والمعاهد للحاصلين على الشهادات الفنية والدبلومات ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٤ - ١٥ .

(٢) جابر محمود طلبة : أزمة الوضع الإجتماعى للتعليم الفنى فى مصر " دراسة تحليلية لبعض عوامل الواقع والمأمول " ، رابطة التربية الحديثة ، المؤتمر العمى الثانوى الثالث عشر " مستقبل التعليم الفنى فى مصر " ، ١٣ - ١٥ يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٣١ .

(٣) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ، بيان الشهادات العامة والفنية ١٩٩٢ / ١٩٩٣ ، ص ص ٢٩ - ٣٩ .

(٤) المجلس الأعلى للجامعات : احصاء الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية فى العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣ ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء ، ص١٣.

(٥) المرجع السابق ، ص١١.

(٦) جابر محمود طلبه : مرجع سابق ، ص ١٣١ .

7) Thomson Cf. J. F., : Foundations of Vocational Education, New Jersey, 1973, PP. 93-94.

* انظر ص ١٥ من الدراسة .

(8) Kopp, B. V., : The Eastern European Revolution in Czechoslovakia, Comparetive Education Review, Vol. 36, No. 1, 1992, Cited from Lidové Noviny, December 11/1990, PP. 1-2.

(٩) عبد الفتاح مراد : شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانة ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ج.م.ع ، ١٩٩١ ، مادة ١ ، ص ص ١٢ - ١٣ .

(١٠) المرجع السابق ، مادة ٣٠ ، ص ٢٢ .

(١١) المرجع السابق ، مادة ٣٨ ، ص ٢٤ .

(١٢) رئاسة الجمهورية : القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم ، ٩ شوال ١٤٠١هـ (٩ أغسطس ١٩٨١م) ، مادة ٣٤ و٤١ ، ص ص ٩ - ١١ .

(١٣) سمير لويس سعد : توقعات مخرجات التعليم الفنى ، وحجم الطلب عليها فى سوق العمل فى مصر إلى عام ٢٠٠١ ، المركز القومى للبحوث التربـــوية والتنمية ، شعبة بحوث التخطيط التربوى ، يونيـــة ١٩٩٠ ، ص ص ٢- ٣ .

(١٤) ج .م .ع ، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات ، ط٤ المعدلة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٨، مادة (٧٥) ، ص ١١٧ .

(١٥) ج . م . ع . ، وزارة التعليم العالى ، مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العليا : دليـل الطالب للقبول بالجامعات والمعاهد للحاصلين على الشهادات الفنية والدبلومات ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٢، ص٥.

(*) انظر مقدمة الدراسة .

(١٦) وزارة التربية والتعليم ، المكتب الفنى للوزير : السياسة التعليميـة فى مصر ، القاهـرة ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٣٠ .

(١٧) ج. م. ع. ، وزارة التربية والتعليم ، مشروع مبارك القومى "إنجازات التعليم فى ٣ أعوام" ، ١٩٩٤، ص١٤٣ .

(١٨) ج. م. ع. ، وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى ، إحصاء مقارن يوضح نسب الاستيعاب بالثانوى العام ، وما فى مستواه خلال السنوات ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٠/٨٩ ، القاهرة ، ١٩٩٠.

(١٩) مجلس الشعب ، بيان د . مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة ، مضبطة الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٥ ، ص ص ٩٨-٩٩ .

(٢٠) حسن حسين البيلاوى : الأيديولوجية فى سياسة التعليم الفنى فى مصر والدول النامية " دراسة نقدية " ، المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة (السياسات التعليمية فى الوطن العربى) ، ٧-٩ يوليو ١٩٩٢م ، المجلدالثانى ، ص ٧٢٦ .

(٢١) لويس سعد ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ - ١٤ .

(٢٢) المجلس الأعلى للجامعات : بيان بأعداد المرشحين للقبول بالجامعات من حملة الشهادات الثانوية الفنية ونظائرها ، ١٩٩١ ، ص ٧٣ .

(٢٣) ج . م . ع . ، وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومى، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٢٤) المجلس الأعلى للجامعات : إحصاء الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية فى العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣ ، مرجع سابق ، ص١١ .

(٢٥) مركز المعلومات التخطيطية : بيان مقارن عن التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨٨/٨٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، د.ت ، ص ص ١٧ - ٢٣.

(٢٦) المجلس الأعلى للجامعات : بيان بأعداد المرشحين للقبول بالجامعات ، مرجع سابق ، ص ص ٧٣ - ٧٧ .

(٢٧) ج. م. ع ، وزارة التربية والتعليم ، دراسات فى تطوير التعليم ، ١٩٨٧ ، ص٩٩ .

(٢٨) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢٩) جابر محمود طلبه ، مرجع سابق ، ص١٤٦ .

(٣٠) سمير لويس سعد : مرجع سابق ، ص ص ١٣ - ١٤ .

(٣١) ج. م. ع. ، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ - ١٩٩٢ ، يونيه ١٩٩٣ ، ص ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

(٣٢) ج . م . ع ، وزارة التربية والتعليم ، مشروع مبارك القومى ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

(٣٣) ج . م . ع ، وزارة التربية والتعليم : دراسات فى تطوير التعليم ، مرجع سابق ، ص٦١ .

(٣٤) سمير لويس سعد ، مرجع سابق ، ص٢١ .

(35) Ministry of Education at to the Czechoslovak Republic, Institute of Educational Information : Project of the Further Development of the Czechoslovak Educational System, Informace, Prague, December, 1976, p. 14.

(36) Ibid, p. 14.

(37) Ibid, pp. 15 - 16.

(38) Ibid, p. 16 .

(39) Ibid, p p. 17-18

(40) Ibid, p.18.

(41) Ibid, p. 19.

(42) Vorlick, C.. : Úved do Teorie Vychovy, Státni Pedagagiché Nakladatelství, Praha, 1984, p. 17.

(43) Ibid, p. 18 .

(44) CSSR, Ministry of Education, Admission to Secondary Schools, Bulletin of the International Bureau of Education, 59th. year, No. 234/235, 1st. / 2nd. Quartr, UNESCO, 1985, pp. 153-154 .

(45) Ibid, p. 154.

(46) Vonkopp, B., : The Eastern European Revolution and Education in Czechoslovakia, Comparative Education Review, 1992, p. 104 .

(47) Ministry of Education at the Czechoslovak Republic, Op. cit., p. 15.

(48) Ústav Školskych Informací při Ministerstvu Školství ČSR: Vybraní Ukazatelé za Předškolní, Školní a Mimoškolní Zařízení v ČSSR, ČSR ve Školním Roce 1987 - 88, Str., 32 - 33 .

(49) Faure, Cf. E., and others : Learning to be, The World of Education Today and Tomorrow, 3 edition, UNESCO, Paris, 1973, pp. 194 - 195.